LINGUISTIC ISSUES

ISSN Online: 2773-2886 | ISSN Print: 2773-2894

A biannual peer reviewed academic non-profit and open access journal on Various Language and Linguistic Issues

Article title: The Arabization Battle in Algeria: Biography and Stations

Author(s): YOUCEF AMOR

Source: Linguistic Issues Journal(LIJ) | مجلة قضايا لغوية, Vol. 5, No. 1(Special), (April 2024), PP296-322

Publisher: Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL) - Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

Url: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/article/view/136

How to cite(APA): AMOR, Y. (2024). The Arabization Battle in Algeria : Biography and Stations. مجلة قضايا لغوية | Linguistic Issues Journal, 5(01(Special), 296–322. https://doi.org/10.61850/lij.v5i01(Special).136

Usage Agreement: By using the LIJ journal you are indicating your acceptance of the Terms & Conditions of Use, available at: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/Usage_Agreement

Qaḍāyā luġawiyaẗ (Linguistic Issues) is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License**

This content is **Open Access**

Disclaimer

The opinions expressed in the texts published are the author's own and do not necessarily express the views of the Editorial team of the Journal of **Qaḍāyā luġawiyaẗ** (Linguistic Issues)

The Authors assume all responsibility for the ideas expressed in the materials published

Authors warrant that the rights of third parties will not be violated and that the publisher will not be held legally responsible should there be any claims for compensation

Copyright reserved to the author © 2024

Qadāya luġawiyaẗ (Linguistic Issues)

Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL)

Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

For more information about LIJ, please visit: https://qadaya-lugawiyat.dz or contact us: contact@qadaya-lugawiyat.dz

معركة التعريب في الجزائر- سيرة ومحطات -

The Arabization Battle in Algeria - Biography and Stations -

يوسف عمر *
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي/تبسة. الجزائر
YOUCEF AMOR
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University. Tebessa. Algeria
youcef.amor@univ-tebessa.dz

تاريخ استلام المقال:2023/12/14	تاريخ القبول: 2024/04/29	تاريخ النشر:2024/04/30

ملخص

يعدّ التعريب في الجزائر معركة حضارية ذات أبعاد متعدّدة: لغوية ،ثقافية، اجتماعية، تتقاذفها تيارات أيديولوجية وأخرى سياسية، على خلفية التركة الثقيلة التي خلفها الاستدمار الفرنسي في الجزائر في جميع المجالات، وبخاصة في مجال التعليم، الأمر الذي جعله يتخبط في مشكلات هوياتية لا حصر لها، ويأتي على رأسها مشكلة اللغة العربية التي اعتورها التبدل والتغير، وأصابها الاضطراب في متنها وعلاقاتها، بفعل اللغة الفرنسية –الضرّة- التي فُرضت عليها ولاتزال، فصارت كالأرْضة في تخريب نسيجها باستيطانها في شتى مجالات الحياة.

فكان لزاما أن تتدخل الوصاية ومراكز القرار والنفوذ في الجزائر أجلَ حلحلة المشاكل رغم صعوبتها، عبر مسيرة طويلة منذ الاستقلال إلى اليوم؛ ومن أجل ذلك تأتي هذه المداخلة التي سأتناول فيها ماهية التعريب وأهميته ومقاصده ومسيرته بعد الاستقلال، بالاعتماد على عملتي الوصف والتحليل، بهدف استنطاق سيرة التعريب ومحطاته في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: التعريب؛ اللغة العربية، التعليم؛ الجزائر؛ التخطيط اللغوي.

Abstract

Arabization in Algeria is a civilizational battle with multiple dimensions: linguistic, cultural, social, tossed by ideological and political currents, against the background of the heavy legacy left by the French colonialism in Algeria in all fields, especially in the field of education, which made it floundering in countless identity problems, on top of which comes the problem of the Arabic language, which has been plagued by change and change, and has been troubled in its board and relations, due to the French language - the harm - that was imposed on it and still is, so it became like a land in the destruction of its fabric by settling it in various Areas of life.

It was necessary for the guardianship and the centers of decision and influence in Algeria to intervene in order to solve the problems, despite their difficulty, through a long march since independence until today, and for this comes this intervention, in which I will

* **المؤلف المرسل:** يوسف عمر **البريد الإلكتروني:** youcef.amor@univ-tebessa.dz.

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

address the nature of Arabization, its importance, purposes and march after independence, relying on the processes of description and analysis, with the aim of interrogating the biography of Arabization and its stations in Algeria.
Keywords: Arabization; Arabic Language; education; Algeria; Language planning.

1. مقدمة

بين المعاصرين والسابقين لاتزال العربية ناطقة على ألسنتهم دون استغراب أو استعجام، ودون تغير أو تبدل، ودون استغلاق على الفهم، وتلكم منّة ربانية، لم يسجلها تاريخ اللغات إلا للغة العربية، وكأنها ولدت من رحم متكاملة، على عكس كثير من اللغات التي خضعت لناموس التطور حتى الموت. وجاء القرآن الكريم ليمنحها صفة الخلود، إذ بها نزل، حتى سميت لغته، وانفردت بوسم لغة الضاد، الذي تشرفت به دون غيرها من اللغات.

ويكشف نظام اللغة العربية الرمزي الصوتي عن هوية مستعمليها، وهم العرب الذين استخدموها في تفكيرهم وتعابيرهم وتفاهمهم، واتصالهم وتواصلهم، فهي فضلا عما ذكرتُ، لغة تراثهم المتوارث على مدار أربعة عشر قرنا وخمسة عقود، الأمر الذي أهلها أن تكون رمزا لوحدة العروبة، والثقافة، والمدنية الإسلامية.

ولقد أصاب اللغة العربية بعض الخطوب عبر الحقب التاريخية التي اضطربت فيها الحياة في كثير من مناحيها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأدبية، جراء تصدع المجتمع العربي الإسلامي، وكثرة الخلافات المذهبية والدينية، وظهور الشعوبية، منذ سقوط الدولة العباسية سنة 1958؛ وحتى نهاية الإمبراطورية العثمانية سنة 1919، حتى وصف هذا العصر على امتداده الطويل بعصر الضعف والانحطاط.

وهذا الوصف يجانب الحقيقة في بعضها، ويعتبر تهمة باطلة، فعلى الرغم من شيوع اللحن في اللغة العربية، لشفعها بالفارسية والتركية كضرّات وافدة، وانتشار العجمة والركاكة في الإنتاجات الإبداعية، وتزيين اللفظ على حساب المعنى، بقيت حية فتية حتى اليوم، واحتفظت بجمالها وكمالها مع تعاقب الأزمان وتطاول الخطوب، وقد مرت بأزمان طويلة كانت –في عصور بهائها- ممتلئة حيوية، وواصلت طريقها في ضعف فترة، ولكن حيوتها كانت كامنة فيها، وحين نهضت من ضعفها عادت –كما كانت- كاشفة

 E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

عن فتوتها وسحرها، واعدة بمستقبل مشرف" (محمد، 1995، ص09) محافظة فيه على مقامها العتيد الخالد، المرتبط بالعروبة وآدابها، وبالإسلام وشعائره، وبالمنابر وخطبه، وبالجامعات والمعاهد والمدارس ودور التكوين على امتداد الوطن العربي، وعلى غيره من الشعوب الإسلامية، وبقدرتها على إنشاء المنظومات المصطلحية لكل علم كان أو كائن أو سيكون، بفضل ثروتها في صيغ

أبنيتها بالاشتقاق والنحت والترادف والإعراب والتعريب.

وهذا الأخير أي التعريب هو مشروع حضاري ثقافي غايته الكبرى إعادة القراءة والتكيف مع الواقع الجديد من أجل لملمة جراح اللغة العربية، وإعادة بريقها، وعلى ذلك جاءت فكرة هذه المداخلة، والتي تهدف إلى الحديث عن التعريب في الجزائر عبر محطاته التاريخية، والإجابة عن التساؤلات الإشكالية الآتية: ما هو التعريب؟ وما علاقته بالسياسة اللغوية؟ وكيف سار قطاره عبر المحطات التاريخية في الجزائر؟ وأسئلة أخرى سنحاول الإجابة عنها باستقراء التاريخ، والوصف والتحليل، واستنطاق الممارسات التنفيذية.

2. التعريب: دلالات مفاهيمية

التعريب مصدر من الجذر (ع ر ب) تعدّدت معانيه وتسمياته في معاجم وكتب اللغة العربية القديمة، ومنها: "عرّبَه: علّمه العربية. وتعريف الاسم الأعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها. وعرُب لسانه، بالضم، عروبةٌ، أي صار عربيا، وتعرّب واستعرب: أفصح" (ابن منظور، د، ت، ص589).

وعبّر بعض القدامى عن التعريب بالمعرّب وهو "ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعان في غير لغاتها" (السيوطي، 1998، ص268). وطابق بعضهم بينه وبين الدخيل في اللغة العربية، على أساس أنه ليس له أصل يشتق منه فيها، وله في لغته الأصلية اشتقاق من ذات الأصل، وبذلك يكون التعريب "نقل اللفظ من العجمية إلى العربية، والمشهور فيه التعريب، وسماه سيبويه وغيره إعرابا وهو إمام العربية فيقال حينئذ معْرب ومعرّب، وقد يعرب لفظ ثم يستعمل في معنى آخر غير ما كان موضوعا له..." (شهاب، 1952، ص23).

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

كما تعددت معاني التعريب في المعاجم والكتب العربية الحديثة، وتضمنت هذه الأخيرة تفصيلات للمصطلح، حيث استفاد المحدثون مما جاء به القدامى، فساروا على نهجهم أحيانا بالنقل والاستشهاد، وخالفوهم أحيانا بإخضاع المصطلح لميزات العصر، والنأي عن بعض الأغلاط التي وقع فيها القدامى، وتفرقوا مذاهب في تسمية المصطلح في مباحثهم ومعاجمهم ومصنفاتهم: التعريب، المعرّب، الدخيل، المولّد، الأعجمي، العجمي، الألفاظ المعربة، والألفاظ الدخيلة، وتعريب الأساليب، وهي مصطلحات تناولها القدامى في كتبهم، وأضاف المحدثون لها ما يناسب روح العصر الحديث على غرار: الألفاظ الأجنبية، والتراكيب الأجنبية، وفي ذلك تفصيلات لا يتسع المقام لشرحها، ومن التفصيلات ما نصه: (أحمد، 2008، ص1476).

- أعرب كلامه: كشفه، بيّنه وأوضحه.
- استعرب الشخص: جعل نفسه من العرب. صار دخيلا بين العرب.
- عرّب الكلمة الأجنبية: نقلها بلفظها الأجنبي مصبوغة بصبغة عربية (التليفون كلمة معرّبة).
- عرّب الكتاب الأجنبي: نقله إلى العربية.
- عرّب التعليم أو الإدارة أو نحوهما: جعل العربية لغتهما
- عرّب الكلام: أوضحه وبينه. ومنه كذلك: "عربَ عُروبة وعُروبية وعَرابة وعربا وعُروبا: تكلم بالعربية ولم يلحن/كان عربيا فصيحا" (لويس، 2008، ص495)

فعموم المعنى أنّ التعريب "إخضاع اللفظ الأجنبي لطرق الصياغة العربية، وللعادات النطقية العربية، وهو من ثم يتضمن التزاما صارما بالأصوات العربية، والتزاما أقل صرامة بظواهر التأليف وتجاور الحروف في الكلمة الواحدة، ثم التزاما أقل من ذلك بالصيغ الصرفية العربية" (تمام، 2000، ص260) وذلك بنفي الأصوات الغربية التي ليست من أصوات اللغة العربية، والحفاظ على الذوق العربي بتعريب الأصوات الأجنبية دون إخضاعها لقواعد الصرف العربية إن استعصى الأمر. وهو توجه حديث تبناه بعض المترجمين المعاصرين إذ يعرفون التعريب على أنه "ما استعمله العرب من الألفاظ الموضوعة لمعاني في غير لغتهم بعد كتابتها بالحروف العربية، وإخضاعها لتعديل طفيف في لفظ حروفها، وإخراجها على الأوزان العربية المألوفة، بحيث تصبح مع تقادم الزمن سائغة، حلوة الجرس كأنها أصيلة"(جبور، 1979، ص72).

ولم يبتعد مفهوم التعريب في الاصطلاح عن الدلالات اللغوية السابقة، ويشار إليه على أنه الأعم والأفضل في التسمية من المصطلحات التي سبق ذكرها كالمعرب والدخيل والمولد وغيرها: فالتعريب نقل الكلمة من العجمية إلى العربية- والمعرب هي الكلمة التي نقلت من العجمية إلى العربية سواء وقع فيها تغيير أم لا- غير أنه لا يتأتَّى التعريب غالبا إلا بعد تغيير ما في الكلمة "(طاهر، د، ت، ص03). وشرط المعرب أن تكون العرب قد تكلمت به على عصر الاستشهاد، وقد يكون في تراثها الأدبي واللغوي، والدخيل يدل عليه اسمه، إذ هو كل كلمة دخلت اللغة العربية من الكلام الأعجمي سواء غيَّرها العرب أم لم يغيِّروها، في عصر الاستشهاد أو بعده، فيفارق المعرب في عمومه، وأما الدخيل فهو دونهما حظوة، إذ يدخل في باب النقل والاشتقاق من اللغة العربية، أو من المعرَّب القديم.

وقد تطور مفهوم التعريب عبر العصور، مع التطور الحضاري وما يشوبه من تغيرات ثقافية واجتماعية في العالم العربي، ولم يختلف المحدثون في الحاجة إليه بقدر اختلافهم في حدوده، واعتبروا التعريب نوعين: أحدهما يخص عملية نقل المفاهيم والمتصورات من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، مع التداول والاستعمال. وثانيهما تسمية اللفظ الأجنبي بتسمية عربية بعد الاستيعاب والدمج والتكييف (خالد، 2010، ص188).

وتجاوز المحدثون التراثيين في تناولهم للمصطلح ومنحوه مفاهيم أكثر توسعا وعصرنة بغية تطوير اللغة العربية وتمكينها من توظيف تعابيرها؛ لمواجهة المد اللغوي العولمي أو الحضاري، بتنشيط الترجمة للمقولات والنصوص والمفاهيم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وتعريب التطبيقات والبرامج الحاسوبية، بحثا عن مكانة مرموقة للغة العربية بين اللغات العالمية في المحيط الثقافي والمنابر الدولية.، وتخليصها "من أوهام الجمود والتكلّس التي علقت بها، وتبيين آليات تطورها وضبط قوانينها...من خلال توضيح آليات التطور وسبله المستساغة من لدن الذوق اللغوي السليم، الذي يزكي الاشتقاقات المقبولة، ويذعن للمجازات الجديدة، والتوليدات الطريفة، والاختصارات البليغة، من دون مجاراة منطق اللغات الأوروبية، وتفصيل التغيرات التي تلحق بها على أثواب العربية الفضفاضة" (عبد الحميد، 2014، ص12).

3. التعريب وعلاقته بالتخطيط والسياسة اللغويين:

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

يعتبر التعريب ضرورة لغوية للحفاظ على اللغة العربية من التقلص والاندثار، وإن كانت محفوظة بحفظ القرآن الكريم حتى يُرفع، وهو ظاهرة مقصورة على اللغة العربية باعتبار اللفظ، وهو خيار لغوي تبنته كثير من الدول العربية وتأتي على رأسها الجزائر، في محاولة لاستبدال اللسان العربي الفصيح باللسان الفرنسي في المؤسسات ذات التوجه التعليمي، ومفهومه المباشر في لفظه، ويهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التدريس في جميع التخصصات العلمية والطبية والتقنية، بتعريب مصطلحات كل تخصص ووضع مقابلات عربية للأجنبية.

ويعدّ التعريب وجها من وجوه التخطيط اللغوي، وهذا الأخير يقع ضمن مجال اللسانيات الاجتماعية؛ التي تعنى بدراسة اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع، والبحث في الشروط المشتركة بين البنية الاجتماعية والبنية اللغوية، وله من التسميات ما يفرق بين المتخصصين في تسميته التي تحمل معناه حسب طبيعة المجتمعات: كالهندسة اللغوية، التخطيط اللغوي، التنمية اللغوية، الإدارة اللغوية، التطور اللغوي، وغيرها من التسميات التي صنعت فارقات في تحديد المفهوم حسب المعطيات الاجتماعية المعاصرة، ويبدو أنه كان نتيجة لمعالجة ما أصاب اللغات من مشكلات بعد الحقب الاستعمارية التي عمل فيها أي استعمار على التمكين للغته على حساب لغة المستعمرات الأصلية، وطمس هويات الشعوب، وبخاصة في الدول التي طال فيها عمر الاستعمار على غرار الجزائر مع الاستعمار الفرنسي.

فعلى الرغم من زخم المصطلحات الواردة أعلاه، نرى أن التخطيط اللغوي هو عمل منتظم على الصعيد الرسمي في محاولة لحل المشكلات اللغوية في مجتمع ما، بالتركيز على التوجيه والتغيير ، أو المحافظة على اللغة الوطنية لذلك المجتمع، مكتوبة كانت أو منطوقة، وبذلك يصبح تدبيرا للتحول اللغوي على مستوى الخطاب والنظام اللغويين، ومنه يمكننا القول أن التخطيط اللغوي هو عمل منهجي "للبحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ" (لويس، 2008، ص221). كما يمكن تعريف التخطيط اللغوي من خلال أهدافه وموضوعاته الآتية: (سعد، 2002، ص21):

- تخطيط الذخير اللغوية: وهو يتناول التخطيط المتعلق بالاستعمال للغة معينة.
- تخطيط وضع اللغة: ويتناول تخطيط وضع لغة معينة مع لغة أخرى.
- تخطيط الانتشار اللغوي: ويهدف إلى زيادة عدد المستخدمين.

ويأتي التخطيط اللغوي بعد السياسة اللغوية لأي بلد، "وهي مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن" (لويس، 2008، ص221)

وظهر هذا المصطلح بعد خمسينيات القرن الماضي، إثر حصول كثير من دول العالم الثالث على

استقلالها في محاولة لإعادة الاعتبار لهوياتها اللغوية، والتي لاتزال رحى معاركها قائمة بعد عقود طويلة من الاستقلال، ولفظ السياسة مرتبط في المتعارف عليه بالقرارات السيادية للدول والحكومات، أو من لهم سلطة القرار. وتنتج عن السياسة اللغوية "خطط مصادق عليها تنص على سياسة لغوية معينة تحتضنها الدساتير، وتهدف هذه السياسة إلى خلق علاقة وطيدة بين اللغة والمجتمع أولا، ثم بناء تصور يصبو إلى إحياء لغة أو اعتمادها أو عصرنتها، أو تغليب لغة على أخرى، أو خدمة توجه فكري أو سياسي أو ثقافي أو غيره" (دين، 2017، ص58) وبذلك فهي نشاط يقوم على عاتق الدولة، ومنه ينبثق التخطيط اللغوي في شكل خيارات، وهذه الأخيرة جميعها تحتاج إلى دراسات علمية معمقة للوصول إلى الأهداف المسطرة.

وتعدّ السياسة اللغوية جزء أو مجال من السياسة العامة، وبخاصة في الوطن العربي، إذ نلاحظ تصدر اللغة الرسمية -وعادة ما تكون اللغة العربية- المواد الأولى للدساتير بعد مصادقة المجالس التشريعية، وعلى إثرها يتجلى المشهد اللغوي لكل بلد، وينص على ذلك بمجموعة قوانين، تنظمها المراسيم والمناشير والقرارات، وهي نشاطات تمارسها الوصاية أو ما يسمى بالسلطة الحاكمة، تجاه اللغة الوطنية الرسمية، سواء كانت أحادية أو ثنائية، لصنع ديناميكية تؤهل اللغة العربية للتوسع في مجالات الحياة المختلفة وبخاصة في الإدارات والتعليم، والسعي الجاد لإنشاء مؤسسات عمومية تحت وصاية رسمية تعمل على الارتقاء بمظهر اللغة العربية والعناية بها ومحاربة الشوائب والأغلاط التي تصيبها في مجالات تواجدها. بالإضافة إلى "دعم مخابر البحث سياسيا لتعمل على استقبال الرافد العلمي بهدف التأسيس الجاد لتعريب العلوم والمصطلحات، ومن ثم التحكم في الترجمة من وإلى العربية" (دين، 2017، ص72).

هذا وتهدف السياسة اللغوية عموما إلى تنميط اللغة الوطنية الرسمية وفق المستويات الآتية (لويس، 2008، ص223):

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

- مستوى الخط: حين يتعلق الأمر بأن يبتدع خط للغة الشفوية، أو أن يغير الخط المعتمد فيها، أو أن تغير أبجدياتها.

- مستوى المعجم: حين يتعلق الأمر بخلق وحدات معجمية جديدة(بالاقتراض أو التوليد) ليسمح للغة بالتعبير عن معاني كان يعبر عنها بلغة أخرى(كمفردات السياسة والعلوم والطب وغيرها)

- مستوى الأشكال اللهجية: حين يكون للغة التي ارتقت حديثا إلى مستوى اللغة الوطنية أشكال مختلفة باختلاف مناطقها، ويجب إما أن يختار واحد من هذه الأشكال، وإما أن يخلق شكل جديد يأخذ من مختلف اللهجات.

4. التعريب والمشهد اللغوي في الجزائر قبل الاستقلال:

بعيدا عن جدلية التأثيرات الخارجية للفتوحات الإسلامية، على المشهد اللغوي في الجزائر، والتي لاتزال بعيدة عن اللاحسم، تتقاذفها تيارات هوياتية متنوعة، وأخرى أيديولوجية مصلحية من الصعب الاتفاق عليها. فقد سعى الاستدمار الفرنسي منذ وطأ أرض الجزائر إلى إذابة ثقافة الشعب الجزائري على امتدادها التاريخي في الثقافة الفرنسية، واجتهد في تكييف عناصر الثقافة الجزائرية بما يخدم مصالحه التي من أجلها كانت حملته الاستدمارية الاستيطانية، متجاوزا بتطرفه كل الوسائل العسكرية والسياسية، إلى محاولة هدم أسوار البنية الأيديولوجية للشعب الجزائري؛ لطمس هويته، وتفكيك شخصيته ذات البعد الإسلامي بترسيخ الخرافات التي تتنافى والعقيدة الصحيحة، وتشجيع التمسيح والتنصير ، وحرمان أبناء الجزائر من أهم مكون هوياتي وهو اللغة بشقيها العربي والأمازيغي؛ بل وتجاوز بعنصريته إلى جعل لغته أسمى من أن يتعلمها الجزائريون، فكان هدفه الأسمى التجهيل وزرع الأمية.

وقد أعلنت فرنسا الاستيطانية صرختها علنا مدعية: "بأن العدو الجاهل يمكن السيطرة عليه واستغلاله بطريقة أفضل من العدو المتعلم حتى تتمكن من بث إيديولوجيتها الاستعمارية فعملت على تفريق الشعب وتشكيكه في دينه، وعملت على الترسيخ في ذهنيات الجزائريين أفكارا تتناقض مع ما كان يحمله الجزائريون من معايير وقيم مرجعية ثقافية" (جرادي، 2017، ص10) مستعملة في ذلك ثنائية المرسل المُنصر المستعين بدينه وثقافته ومشاريعه الخيرية الواهمة. والسياسي المستعمر المستعين بماله ومشاريعه التمدنية الخادعة، واخترعوا جميعهم نعرات القومية القديمة، والنزعات الثقافية العقيمة بين العرب والبربر؛ لزرع الشقاق والبلايا والتفرقة.

ولما كانت اللغة العربية العمود الفقري لهوية الشعب الجزائر ورافد ثقافته، فقد ألزم الاستدمار الفرنسي نفسه على إبعادها من المشهد اللغوي الرسمي، وبخاصة في الدوائر ذات الاستعمال المكثف لها، على غرار المدارس ودور التعليم بشتى أطواره؛ إذ شنّ الفرنسيون بكل أطيافهم السياسية والتمسيحية التنصيرية "منذ اليوم الأول لاحتلالهم البلاد حربا لا يكاد يوجد لها مثيل في التاريخ ضد اللغة العربية كلغة للجزائريين، فبادروا إلى إلغاء المدارس الجزائرية التي تعلّم أبناء الشعب بلغته القومية، فأغلقوا نحوا من ألف مدرسة ما بين ابتدائية وثانوية عالية، وكان بالعاصمة وحدها منها مائة مدرسة ابتدائية، وعدد من المدارس الثانوية، وذلك إلى جانب مائة واثنين وثلاثين مسجدا تقام فيها حلقات التعليم والتدريس" (محمد، 1988، ص468). وما كان بمنأى عن الغلق، طاله الإلغاء والتعطيل والتحريم، وحل محله مدارس فرنسية تحرّم مطلقا دراسة وتدريس اللغة العربية، أو التدريس بها، حتى كاد تقسم ظهر العربية، فعاشت غريبة في عقر دارها، وتنصلت الثقافة عنها، وتوشحت وسائل الإعلام بغيرها، وصال اللسان الفرنسي وعم المجتمع الجزائري، ولاتزال آثار هذا اللعين إلى يوم الناس هذا، فالداخل إلى بعض الأحياء العاصمية وفي بعض المدن الكبرى يخالها أحياء فرنسية.

ولو لا معركة التعريب التي تحدى فيها الشعب مخطط أعدائه، بفتح المدارس الأهلية، وإرسال الأبناء إلى جامع الزيتونة في القطر التونسي، والأزهر بالقطر المصري، والقرويين بالمغرب، وظهور بعدئذ المدارس الحرة على يد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. لكان للعربية قبورا شتى، فقد احتضنتها الزوايا والكتاتيب في المدن والقرى والمداشر، والتي كانت بمثابة المراكز الثقافية النشيطة حيث وفّرت تعليمًا مجانيًا للغة العربية، فضلا عن المدارس الحرة، في محاولة للاعتناء بهندامها الملطخ بلغة الاستدمار على الأقل إلى حين، في ظل سياسة لغوية ليس لها من الأمر شيئا، إلا بما تحوزه من ترميم، فامتلاك الجزء أفضل بكثير من تضييع الكل، وفي ظل تخطيط لغوي واهن، لا يحقق الأغراض المنشودة، في غياب السير المتوازي في كل مجالات الحياة العلمية والأدبية والممارسات التواصلية.

لقد سعت فرنسا السعي الحثيث بكل وسيلة متاحة إلى تهديم أركان اللغة العربية، لتبني محلها أركانا جديدة للغة الفرنسية، بعد أن استقر بها المقام في الجزائر، مستعملة في ذلك كل طرق ووسائل الإغراء لفرنسة العقول الجزائرية، وأحكمت الخناق على مستعملي اللغة العربية ومعلميها، وعلى دور تعليمها ومتعلميها، ووضعت الشعب أمام الأمر الواقع، لاسيما في المدن التي اختلط فيها الجزائريون

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

بالفرنسيين، أين تمازجت المعاملات والتعاملات اليومية معهم، فصعدت الفرنسية، وتعطلت وظائف العربية، واستمر الحال على حاله حتى الاستقلال، فكان الإرث ثقيل جدا تنوء الجبال عن حمله.

5. التعريب ومحطاته في الجزائر بعد الاستقلال:

1.5. محطة التأييد والمعارضة:

بعد قرن وربع القرن ويزيد، استعادت الجزائر استقلالها سنة 1962، وبمجرد استلامها مقاليد أمورها، تفاجأت بتركة لغوية وثقافية ثقيلة، خلفها المستدمر الفرنسي، فقد تبدل اللسان العربي غير اللسان، وتغلغل اللسان الفرنسي داخل البيوت وفي الشوارع والمقاهي، وصارت الفرنسية لغة للإعلام المكتوب، ولسان حال المعلم في المدرسة، فهو واحد من شواهد الإرث والتركة، والسلاح الأهم في معركة التعريب، وأصبحت الجزائر تئن تحت وطأة أثقال و أعباء لغوية شملت المجالات الحيوية المختلفة. ولم يسلم من ذلك إلا المساجد والزوايا القرآنية، وبعض البرامج الإذاعية.

لقد صارت الجزائر الفتية أمام طامة لغوية كبرى بشهادة مثقفيها وأبرز منظريها التربويين في قول أحدهم : "لقد كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي في عام 1830، موحدة اللغة ولا تعاني أية مشكلة لغوية، ولكن بعد دخول الاحتلال إلى الجزائر، وسعيه الدائب للقضاء على اللغة العربية في سائر مراحل التعليم، وفي سائر الشؤون الإدارية، هو الذي أوجد المشكل اللغوي الذي عانت منه الجزائر في عهد الاحتلال طوال قرن وثلث ولاتزال تعاني منه في عهد الاستقلال الوطني". (تركي، 1990، ص08) فكانت المعركة في المواقف تجاه هذا المشهد بين السياسيين الذين سيشرفون على السياسة اللغوية آنذاك، من جهة، ومن جهة أخرى بين المنظرين والتربويين الذين سيطبقون التعريب كملمح من مخرجات التخطيط اللغوي في الجزائر بُعيْد الاستقلال، وبخاصة ما تم تداوله حول لغة التدريس في التعليم، وتباينت المواقف بين مؤيد لاعتماد اللغة العربية، ومعارض بتبني المواصلة بالتركة الفرنسية، وهذا يؤكد أن فرنسا وإن غادرت أرض الجزائر بعسكرها؛ فهي باقية بلغتها وثقافتها.

لقد أثّر هذا التباين والاختلاف على عدم وجود سياسة صريحة من قبل القائمين على المشهد اللغوي في الجزائر، على الرغم من تأكيد دستور 1963 على رسمية اللغة العربية ووطنيتها، ومن قبل ميثاق طرابلس 1962، الذي عالج مفهوم الثقافة الجديد ومما جاء فيه: "...إن دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة

حضارة، لذلك سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني. فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية"(المجلس، 1971، ص80). والأدهى والأمرّ الذي يثير علامات الاستفهام في ظل هذا التجاذب، هو صدور الوثائق الرسمية في كل القطاعات باللغة الفرنسية، وهذا يؤكد مقولة (ديقول): "...وهل يعني ذلك أننا إذا تركناهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، يترتب علينا التخلي عنهم بعيدين عن عيوننا وعن قلوبنا؟ حتما لا...فالواجب يقضي بمساعدتهم بمجرد أنهم يتكلمون لغتنا ويتقاسمون معنا ثقافتنا، فإذا كانت إدارتهم حديثة، واقتصادهم ناشئا، وماليتهم غير منظمة، ودبلوماسيتهم حائرة تتلمس طريقها، ودفاعهم في بدايته، فيجب أن نستعد لمؤازرتهم لمجرد أنهم لجأوا إلينا" (ديقول، 1971، ص47) وهو اعتراف ضمني بأن فرنسا دمرت كل شيء في الجزائر، لكن السؤال الحائر: من هم هؤلاء الذين لجأوا لفرنسا للمساعدة؟

إنهم الأذناب الأقوياء الذين مارسوا شتى الضغوط للإبقاء على اللغة الفرنسية لغة للتدريس، مما أربك الوصاية آنذاك على اتخاذ قرارات شجاعة بشأن اللغة العربية كلغة تدريس، فتواصل العمل باللغة الفرنسية مع نزر قليل للغة العربية طيلة ثلاث سنوات تالية للاستقلال. ونستطيع القول دون خجل أن التيار الفرنكفوني المستند للقوى الخفية قد انتصر في هذه السنوات الثلاثة على التيار المعرب الذي لايزال يتلمس طريقه، الأمر الذي أشعل فتيل التصادم، ونار التباين والفرقة، بين أعضاء الجماعة السياسية، التي كان لابد لها أن تمسك بوسط الحبل، فأرضت التيار المعرب بالحبر وسن النصوص التشريعية الناصة على استعمال اللغة العربية في دستور 1963، في محور المبادئ والأهداف الأساسية، المادة الخامسة: "اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة". فتم تعريب السنة الأولى من التعليم الابتدائي، والإبقاء على اللغة الفرنسية في معظم المجالات الأخرى، والحجة القائمة أن تعريب الكل صعب جدا ولا يمكن تفعيله على الأقل في هذه الفترة، وستحل المشكلة تدريجيا.

والحقيقة أن "بقاء الوضع اللغوي على حاله واستفحال ظاهرة التفكك التدريجي الذي ينخر اللغة القومية سيعقد مهمة ردم الفجوة الثقافية، وسيجعل الزمن المنظور لذاك اللحاق الذي ظللنا نسعى إليه منذ بداية النهضة الحضارية مقتضيا لإضعافه، بل مرفوعا إلى قوة جبرية محبطة بحكم التراكم الحتمي سلبا على سلب" (المسدي، 2014، ص19). فالقوى المعادية لاستعمال اللغة العربية ترى في اللغة

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

الفرنسية حلا سحريا لمشكلة اللغة في الجزائر ، بل وحلا حضاريا، ومهما كان قصدها سواء كان صافيا أو ماكرا مخاتلا، فالنتيجة لا محالة استئصال لجذور الهوية، وخنجر آخر يضرب الأمن اللغوي الجزائري في ظهره، وبخاصة حين تساهل صانعو القرار تجاه السياسة اللغوية، ولم يحزموا أمرهم، تجاه الأمن اللغوي في الجزائر.

2.5. محطة الستينيات من القرن الماضي:

إن القصد من التعريب في الجزائر هو "إقامة النظام التعليمي على أساس من اللسان العربي تدريسا وتحصيلا، وذلك طبقا لتخطيط لغوي وبمخططات ومناهج دراسية تعتمد اللسان العربي" (مسعود، 2011، ص223). وقد أتى كإجراء مرحلي ريثما تتوافر الظروف الملائمة لتعميم نظام التعليم باللغة العربية في كل المؤسسات التعليمية، إلى أن صار موضوع التعريب في الجزائر من القضايا الاساسية التي تهتم بها الوصاية؛ لما للتعريب من أهمية في تطوير مناحي الحياة العامة والاسهام البناء في تأصيل الفكر العربي، وقد جاءت فكرة النهوض بالتعريب في المجالات العلمية انطلاقا من أحاسيس الشعب الجزائري ومسؤوليته نحو الاجيال الجديدة، اذ طفق الجميع يشحذون الهمم والعزائم لتكثيف الجهود لبناء صرح التعريب في معظم مجالات المعرفة.

وتحول التعريب في الجزائر من فكرة إلى قضية ثقافية جدلية صاحبت الجزائر منذ استقلالها؛ لارتباطات التعريب وتشعباته "بالكثير من المسائل اللغوية والظواهر السوسيولسانية. والأكثر من ذلك فإن شدة حساسية المسألة اللغوية تجعل الكثير من المثقفين وحتى العامة من الناس يمتنعون عن الخوض في تفاصيلها لارتباطها بشعور وجداني عميق، وبقناعات فكرية تعكس الانتماء الثقافي، وتشكل جزءا حساسا ومؤثرا في بلورة الوعي الذاتي والمميزات والسلوكات الشخصية"(وليد، 2017، ص05).

فصار التعريب شعارا تنادي به الدولة على الأقل على مستوى الخطابات واللقاءات، فقد صرّح الرئيس هواري بومدين بقوله: "لقد قلت للذين يعتبرون اللغة العربية مجرد أداة ولا يرون في التعجيل بالتعريب –الضرورة التي نراها- من أراد الفرنسية فعليه أن ينتقل لفرنسا أما هنا فالعربية لغة الجزائر، والعربية وحدها" (علال، 1971، ص44). وفي المقابل ينتقد الرئيس أحمد بن بلة فئة المعربين واصفا إياهم بتجار العربية والعروبة في أحد حواراته، بل اتهمهم بأنهم "هربوا من الثورة المسلحة إلى المشرق العربي لمواصلة دراستهم العربية، ويعودون بعد الاستقلال ليستولوا على مناصب الدولة بدعوى إتقانهم

ومعرفتهم باللغة العربية" (رابح، 2009، ص110). وأظن أنه يقصد الرئيس هواري بومدين وجماعته الذين انقلبوا عليه في حادثة ما يسمى بالتصحيح الثوري.

بدأ التعريب في الجزائر أفقيا في التعليم الابتدائي بتبني سياسة لغوية تخدم هذه المرحلة القاعدية، وكان التخطيط لها ضخم الجهود، وهائل التكاليف، وحتى لا يتأخر أو يلغى هذا التوجه الشجاع قررت الوصاية متمثلة في شخص الرئيس(أحمد بن بلة) مع بدايات الاستقلال في خطابه للأمة حول التعليم، أن تصبح اللغة العربية لغة التعليم بجانب الفرنسية في المدرسة الابتدائية انطلاقا من السنة الدراسية 1962-1963 في بعض مستوياته ومواده، وهو ما أوصت به اللجنة الوطنية العليا لمواضيع التعريب والجزأرة وديمقراطية التعليم في ديسمبر 1962، بضرورة تدريس السنة الأولى ابتدائي باللغة العربية، وبمعدل ساعي مقبول مقداره خمس عشرة ساعة في الأسبوع، وأقل من ذلك في المستويات الأخرى.

لقد عمدت الوصاية من أجل تنفيذ ذلك إلى استيراد المنهج والكتاب المدرسي المعرب وحتى المعلم من دول شقيقة سبقتنا في هذا المجال وعلى رأسها دولة لبنان، وهو إجراء سريع في انتظار تخطيط لغوي شامل؛ والأمر يؤكده أحمد طالب الإبراهيمي في قوله: "أسجل أني كنت وزيرا للتربية الوطنية طوال خمس سنوات أي من 1965 إلى 1970، وأني عربت خلالها السنة الثانية من المرحلة الابتدائية سنة 1967. كنت أود أن أعمل أكثر في سبيل اللغة العربية التي نال منها الطغيان الاستعماري طوال أكثر من قرن. لكنني ما كنت أريد قطع خطوة إلى الأمام دون إعداد جميع ظروف النجاح" (الإبراهيمي، 2011، ص52). ولعله كان يقصد تكوين المعلم الجزائري المعرب، وإعداد مناهج وكتب دراسية جزائرية، فضلا عن توفير المناصب المالية، ونشير إلى أن هذه الخطوة لاقت معارضة شرسة من الفرنكفونيين لولا تدخل الرئيس بومدين وتمريره بأمرية رئاسية.

وكانت أول مبادرة للتعريب الإداري سنة 1964، أين صدر المرسوم الوزاري رقم64/145 المؤرخ في 22 ماي 1964القاضي بتأسيس المدرسة العليا للترجمة، كعملية ميدانية لتعريب الإدارة، وكان من أهم أهداف هذا المرسوم تكوين هيئة مترجمين معربين ذوي أهلية لغوية وثقافية عامة، متخصصين في مجالات

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

عدة، كالعلاقات الخارجية والإرشاد الإداري. وإنشاء إذاعة وطنية ناطقة باللغة العربية، وقبل هذا التاريخ أي سنة 1962 كانت أول جريدة رسمية باللغة العربية وهي جريدة الشعب.

كما عمدت السياسة اللغوية في فترة الستينات إلى التعريب العمودي في بعض مراحل التدريس الأخرى، بتعريب سنة من مرحلة تعليمية، أو تعريب مادة من برنامج على اختلاف المستوى، وكان التوجّه الثاني هو الأقرب للتطبيق، "بتأسيس اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي في ديسمبر 1969 برئاسة عبد الحميد مهري قدمت برنامجا صيغت فيه اقتراحات تخدم المبادئ الرئيسية للسياسية التعليمية...حيث اعتبرت اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتعليم في كل مستويات المنظومة التربوية" (خديجة، 2018، ص322).

أمّا التعريب القطاعي فكان المقصود منه استعمال اللغة العربية لغة للإدارة كلاما وكتابة ودراسة وتدريسا وترجمة وتأليفا، ويبدو لنا أنّ هذا التعريب قد تأخر تطبيقه إلى اليوم، إلا في قطاع العدالة، وقطاع التربية والتعليم العالي، وهذا الأخير لاتزال بعض دوائره تصدر وثائقها باللغة الأجنبية. ونشير إلى صدور المرسوم رقم:09/59 المؤرخ في 08 فيفري 1969 المتضمن إحداث مكتب للترجمة في كل وزارة، من أجل الترجمة الكتابية والشفاهية إلى اللغة العربية للوثائق والمراسلات الرسمية، وهو دليل على أن الوزارات لاتزال تسير باللغة الفرنسية حتى هذا التاريخ.

3.5. محطة السبعينيات

كنت قد ذكرت من قبلُ أن أول حدث في التعريب كان في التعليم الابتدائي ، وكان هذا الحدث قرارا سياسيا صائبا، غير أن الجزائر الفتية كانت تفتقر لمن يخطط لذلك عمليا، فالمعلم الجزائري باللسان العربي كان مفقودا، وإذ لابد من حل مؤقت، فلجأت وزارة التربية والتعليم الأصلي إلى الاستيراد من دول شقيقة نحسبها، فجاءنا المصري والسوري والعراقي واللبناني، وبقدر ما قدّموا من خدمة جليلة للعربية في الجزائر، بقدر ما تعددت مشاربنا نحن الجزائريين فكان لكل مشرب أيديولوجيته، وذلك نتاج خبز الصدقة، ولكننا في هذه المساحة الضيقة سنعتدّ الوجه الإيجابي لذلك، فقد كان لهذه العملية دور واضح في التعريب في الجزائر بعد البعثات التي أرسلت إلى المشرق للدراسة بالعربية والتي تولّت بعد عودتها مكللة بالشهادات الجامعية وبالتوالي تعريب كل مراحل التعليم سنة بسنة أفقيا وعموديا أين تم تعريب السنة الثالثة والرابعة ابتدائي سنة 1971، وتعريب بعض أقسام السنة الأولى متوسط، والتعريب الكامل

لأقسام السنة الأولى ثانوي بما فيها المواد العلمية كالرياضيات والفيزياء. وتوالى العمل بهذه المنهجية حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي.

وكانت مؤتمرات التعريب التي كانت تعقد دوريا في الدول العربية تدعو في توصياتها إلى إحياء اللغة العربية، وجعلها لغة رائدة في المجال العلمي، وعدم التنكر لها كلغة علمية يعترف لها أصحاب اللغات الأخرى بسبقها في حمل لواء العلم في عصور ازدهارها، وكان المؤتمر الثاني للتعريب من نصيب الجزائر سنة 1973، فكان من مبادئه: أنّ أي خطر يمس اللغة فهو بالضرورة يمس الأمة جمعاء، فالأمة بفكرها، والفكر بلغته، ولغة القوم عربية، كما أنّ تأصيل العلوم لا يكون إلا باللغة القومية لسان حال القوم، وتأصيل اللغة العربية في التعليم لا ينقطع في مراحله.

فكان لزاما تعريب المرحلة الجامعية، وكانت الوصاية السياسية قبل هذا المؤتمر قد دعّمت هذا التوجه بقرار، والقرار طبعا دون القانون، وكأنّ الأمر فيه احتشام، فكان القرار الوزاري الذي صدر بتاريخ 25 مارس 1971 والداعي إلى بعض التدابير بخصوص السياسة اللغوية في الجامعة الجزائرية بإعطاء الضوء الأخضر للشروع في التعريب للتقليل من حدة الثنائية اللغوية التي لاتزال معتمدة في التعليم الثانوي، وكان الحجم الساعي للغة العربية في الجامعة قدّر بثلاث ساعات أسبوعيا، لكل تخصص، قد لا يكون كافيا هذا الحجم، ويكرّس الثنائية اللغوية، لكن المخطط اللغوي كان فطنا فربط هذا الحجم بتعريب المصلحات وكل ما يخص ذاك التّخصص. كما صدر قرار آخر بتاريخ 25 أوت 1971، داعما للقرار السابق حيث تضمن تدابير التعريب في مؤسسات التعليم العالي ومما تضمن إدراج تعليم اللغة العربية في جميع البرامج الجامعية التي تدرس باللغة الأجنبية ابتداء من السنة الجامعية: 1972/1971، وهو توجه إجباري وحتمي على كل الطلبة في شكل دروس تطبيقية، وأعمال موجهة بحجم ساعي يتجاوز ثلاثمائة ساعة في كل مسار دراسي.

وتعزّز هذا القرار بقرار آخر صدر بتاريخ 22 نوفمبر 1972 والذي نصّ على أن تكون الأعمال التطبيقية للتخصصات العلمية التي تُدرس باللغة الأجنبية، باللغة العربية لجعل الطالب الجامعي يستعدّ للتحول من التعليم باللغة الأجنبية إلى التعليم باللغة القومية، "وإن كانت القرارات إيجابية فإن هذا غير كاف، إذ كان ينبغي أن يُلجأ في الاشراف والتخطيط إلى أهل الاختصاص في علوم التسيير وعلوم اللسان،

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

وأن تكون المتابعة والمراقبة شديدتين وحقيقيتين ومهما كان، وعلى الرغم من هذه الجوانب السلبية الخطيرة، فإن اللغة العربية قد استرجعت بالفعل مكانتها في هذا القطاع الهام والذي يرمي إليه ذوو السلطة الآن هو تحسين المستوى اللغوي والعلمي معاً للأستاذ، وقد أنشئ زيادة على ذلك مركز وطني يدعى: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية"(تركي، 1983،ص277).

غير أنّ الأمر لم يدم طويلا في مجال تعريب العلوم التقنية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة الجزائرية، حيث بدأت أشواك المُعادين للتعريب تنخر جسد هذا الإصلاح، فمع حلول السنة الدراسية 1977-1978 "ألغيت الشعب المعربة في جامعة العلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، وفي كلية العلوم بالجامعات الأخرى، كما ألغيت الشعب المعربة للجذوع المشتركة. ولعل ما يكشف الهجوم الشرس على اللغة العربية في هذه السنة الجامعية، هو تحويل طلبة الشعب المعربة إلى معاهد المعلمين، وفرض عليهم توقيع العقد المتعلق بالليسانس التعليمي، كما حرموا من إعداد دراساتهم العليا لمدة خمس سنوات، وكل ذلك من أجل غلق الباب في وجه ما كانت قرارات التعريب قد نصت عليه من ضرورة تكوين الإطارات المعربة"(عثمان، 1993، ص58). ووصفت هذه الردة بعملية التصفية التي شهدتها اللغة العربية في المعاهد والكليات على الرغم من صدور قانون تعريب التعليم في أفريل 1976، وهذا يؤكد وجود أشخاص يبطنون الفكر الفرانكوفيلي في مفاصل الدولة، وهم من عملوا بكل ما في وسعهم من أجل إفشال التعريب في الجزائر.

ولعل هذا الأمر لم يخص الجزائر وحدها، بل كان منتشرا في كل الدول العربية، حيث كان ولا يزال التعليم العالي يدرس بلغتين، إمّا العربية والإنجليزية في المشرق العربي، أو العربية والفرنسية في المغرب العربي، مع طغيان اللغة الأجنبية وبخاصة في المقاسات العلمية، ولست أتبنى مقولة: إذا عمّ البلاء خف، ولكن الصراع في قصور الحكم، بإملاءات من الحاكم التليد (المستعمر) هو السبب الأساس في تدهور حالة اللغة العربية في بلادها، جراء الصراعات التي أحالت الوضع على "استراتيجيات كارثية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى وصول اللغة العربية إلى هذا المنحدر الخطير، مثقلة بعبء صراع متعدد الجبهات، في قمة الهرم، منها صراعها للعودة كلغة علم ومعرفة؛ وهو الصراع الرئيس الذي يتبدى هدفا في نفسه، تقيمه اللغة العربية في كل البلدان العربية، وهو صراع يجعل غيره من الصراعات وهمية غايتها التشويش"(مسعود، 2011، 315).

4.5. محطة الثمانينيات:

جاءت قرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في مؤتمرها الرابع؛ لتنص على الشروع ابتداء من الموسم الدراسي 1981/1980 في توحيد لغة التعليم وفق برنامج زمني للقضاء على الثنائية الموجودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصة الحقوق والعلوم السياسية والتجارية وغيرها، وقصر تدريسها على اللغة العربية (عثمان، 1993، ص92). مع توفير الكتاب الجامعي وبعض الإمكانات التي من شأنها جعل اللغة العربية لغة تدريس، لا لغة مدرّسة.

وتناقلت وسائل الإعلام آنذاك هذه القرارات بالبنط العريض وبالتحليل، فقد نشرت جريدتا الشعب والمجاهد، بتاريخ 03 يناير 1980، بياناً أصدرته اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني جاء فيه "تعتبر اللجنة المختصة أن استعمال اللغة الوطنية هو اختيار لا رجوع عنه، وأنّ موضوع النقاش فيه يقتصر على إدماج هذا الاختيار في المساعي الرامية إلى التنمية الشاملة للوطن، وإلى جعل هذه اللغة وسيلة من وسائل الترقية الثقافية والعلمية والتقنية الحديثة. كما تعتبر أن التدعيم والنشر الواسع للغة الوطنية يتماشى مع التشجيع لإكساب لغات أخرى أجنبية تمكن الطالب من الاطلاع بكيفية دائمة على تطور العلوم والتقنيات ومن المساهمة فيه"(عبد الرحمن، 2010ص275). كما تم في بداية الثمانينات تأسيس المدرسة الأساسية بديلا عن التعليم الابتدائي والمتوسط.

وفي أواسط الثمانينات من القرن الماضي وبموجب القانون رقم 86-10 مؤرّخ في 19 أغسطس سنة 1986، تأسس المجمع الجزائري للغة العربية، وهو هيئة وطنية ذات طابع علمي ثقافي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحت الوصاية المباشرة للرئاسة الجزائرية، وجاءت أهدافه في المادة5 من الباب الثاني، ما مضمونه: تتمثل أهداف المجمع فيما يلي (رئاسة، 1986، ص1420):

- خدمة اللغة الوطنية بالسعي لإثرائها وتنميتها وتطويرها.
- المحافظة على سلامتها، والسهر على مواكبتها للعصر، باعتبارها لغة اختراع علمي وتقنولوجي.
- المساهمة في إشعاعها باعتبارها أداة إبداع في الآداب والفنون والعلوم.

مع بعض المهام الأخرى الخاصة بالنحت والتعريب والترجمة والنشر باللغة العربية في جميع حقول المعرفة، فضلا عن وضع المعاجم، وإصدار المجلات، وعقد الملتقيات والندوات والمؤتمرات.

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

وغير ما سبق تعتبر فترة الثمانينات فترة كمون بالنسبة للتعريب في الجزائر، فمع بداية دخول الجزائر في مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية، وبخاصة في أواخرها، ومع انهيار الشيوعية، والتوجه نحو سياسة الانفتاح على التعددية، وإنهاء هيمنة الحزب الواحد في البلاد، لم تستكمل التوصيات والقرارات الخاصة بالتعريب مسارها، على الرغم من تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 1989، والتي باءت قراراتها بالفشل وتعرضت للرفض.

5.5. محطة التسعينيات والألفية الثالثة:

مع بداية التسعينيات وبالضبط سنة 1991، صدر القانون المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، والذي صادق عليه البرلمان في ديسمبر 1990، والمتضمن في مادته الأولى القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها، وجاء في مادته الثانية أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية وثابت من ثوابت الأمة. وأما مجالات التطبيق فكانت في المواد من 4 إلى 22 حيث شمل التعريب كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية نصطفي منها (رئاسة، 1991، ص44...):

- المادة4: تلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها من اتصال وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.
- المادة5: تحرر كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية. يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.
- المادة6: تحرر العقود باللغة العربية وحدها. يمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير اللغة العربية.
- المادة20: تكتب باللغة العربية وحدها: العناوين، واللافتات والشعارات، والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة، أو المجسمة، أو المنقوشة، التي تدل على مؤسسة، أو هيئة، أو محل، أو التي تشير إلى نوع النشاط الممارس، مع مراعاة جودة الخط وسلامة المبنى والمعنى.

وعلى الرغم من هذه القرارات الشجاعة من المخلصين للغة العربية، تبقى معركة التعريب قائمة بين الشعب برمته، وعصابة شاءت الظروف أن تكون لها السلطة برعاية سامية من المستعمر التليد، حيث قامت بتغيير القوانين بين ليلة وضحاها، فبعد أن صادق المجلس الشعبي الوطني وقضى بتحديد

يوم عيد الاستقلال لسنة 1992 كآخر موعد لتطبيق القانون السابق وتعميم استعمال اللغة العربية في كل المجالات الحياتية ودون استثناء؛ أي بتاريخ 04 جويلية 1992 اتخذت السلطة آنذاك ممثلة في شخص رئيس الحكومة قرارا بمرسوم تشريعي يقضي بتجميد هذا القانون، والحجة طبعا ظروف دولية لا تسمح بذلك.

والحقيقة وأقولها علنا أن فرنسا وعصابتها كان لهم حق **الفيتو** ضد قانون التعريب في الجزائر، فكان لها ولأذنابها الغلبة ردحا من الزمن. ليأتي رفع التجميد بعد أربع سنوات بمرسوم رئاسي من قبل الوصاية السياسية آنذاك، وعلى رأسها الرئيس الجزائري (اليامين زروال) بتاريخ 21 ديسمبر 1996، وتأسيس المجلس الأعلى للغة العربية، ليكون المخطط لتنفيذ هذا القانون. ومما يشاع وقد تكون الإشاعة حقيقة أن هذه الخطوة الرائدة والشجاعة كانت واحدة من أسباب استقالة السيد الرئيس بضغط من اللوبي الفرنكفوني، والذي أنهى من قبل مهام الرئيس الشاذلي بن جديد جزاء لتوقيعه على هذا القانون حسب شهادة اللغوي عثمان سعدي. (سعدي، (https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=1291

وبتغير اللون السياسي في الجزائر وبمجيئ الرئيس الراحل (عبد العزيز بوتفليقة) تغيرت ملامح السياسة اللغوية، بتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح المنظومة التربوية والتي تبنت في إحدى ورشاتها ما أسمته سياسة اللغات "صيغت للاهتمام باللغة الأم مع إقرارها بدور اللغة العربية واعتبارها الأداة الأولى لاكتساب المعرفة في جميع مراحل التعليم والتدريب والتواصل، وفي جميع مجالات الحياة وأداة مميزة في الإنتاج الفكري"(هند، 2011، ص99). وكان من مخرجات الورشة تبني الدعوة إلى معرفة لغتين أجنبيتين على الأقل والتحكم فيهما تماشيا مع التوجهات العالمية، والوصول إلى المعرفة بغير اللغة العربية. غير أنّ صراعا ظهر سريعا بعد تولي اللساني الكبير (عبد الرحمن حاج صالح) أدى إلى استقالته المفاجئة من على رأس اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية بعد تكليفه من قبل رئاسة الجمهورية بترأس هذه اللجنة، بمرسوم رئاسي رقم:2000-102 مؤرخ في 9مايو سنة 2000، صدر في الجريدة الرسمية العدد27، وهو دليل واضح على استمرار المعركة بين التيار الفرنكفوني و التيار التعريبي. وبين اللائكية والتوجه العربي الإسلامي. وهو ما يسمى بتناقض النخب.

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

لقد برر عبد الرحمن حاج صالح استقالته أو تنحيته –على الأصح- في أكثر من حوار على صفحات الجرائد الوطنية بأنّه وجد نفسه وحيدا بين أكثر من 150 عضوا، أكثرهم يدعو إلى فرنسة التعليم، ولعله الوحيد إلا من التزم الصمت، كان يدعو إلى تعريب التعليم، ولما أحس أنّه لن يغيّر في الأمر شيئا، انسحب من اللجنة نهائيا، ليترأسها نائبه الأول السيد (بن علي بن زاغو) وهو الداعي إلى تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية الابتدائية، وإعطاء الأولوية لهذه اللغة على حساب اللغة العربية في تدريس المواد العلمية، وعلى حساب اللغة الإنجليزية أيضا، وقد نجح وفريقه في ذلك إلى اليوم في كل مراحل التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم.

ولعل هذا الصراع الذي وجد منذ الاستقلال كان كافيا للوصول باللغة العربية إلى هذه المحطة المتأخرة من محطات التعريب في الجزائر، وكأن قطاره كتب له أن لا يصل مبكرا لكثرة أعطابه، ونقص وقوده، مما أدخل الوهن على راكبيه، وأضعف عزمهم، وجعل وزيرة التربية الوطنية (بن غبريط) تكتشف طريقة جديدة للتدريس في التعليم الابتدائي، وتقر التدريس باللغة العامية سنة 2015، لدواعي بيداغوجية ومعرفية، وهذا دليل آخر على أن معركة التعريب في الجزائر لاتزال رحاها قائمة، فبعد إقرار اللغة الفرنسية رسميا ابتداء من السنة الثالثة ابتدائي، كان لابد من وجود ضرة وهجنة أخرى للممارسة، لإيقاف مسيرة التعريب.

وطبعا قرار الوزيرة الشفهي خلف موجة من الانتقادات في صفوف بعض الأحزاب والجمعيات السياسية في الجزائر، ومع تعنتها واعتبارها **بأن اللغة العربية هي مأساة التعليم في الوطن**، تولد الغضب بين أفراد المجتمع الجزائري، بالضغط على هرم السلطة للتدخل لإيقاف هذه المؤامرة الدولية وللأسف بتنفيذ وطني مجاني، كمؤامرة تجميد تعميم استعمال اللغة العربية من قبل. والحقيقة أن هذا المشروع أي التدريس بالعامية ليس جديدا، فله جذور تأصيلية تمتد إلى الحقبة الاستعمارية منذ بداية القرن الماضي، وهو فقط جمرة تحت الرماد، يمكن إشعال نارها بمجرد إزاحة الرماد عنها، ووضع المشهد اللغوي الجزائري على صفيح ساخن.

وعلقم الأمر أن السلطة بقيت مبهوتة وصامتة دون أدنى تدخل وكأن الأمر لا يعنيها، فمنعت نفسها حتى "من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملا للرسالة الثقافية وبديلا عن اللغة القومية لهو الضياع الجماعي على عتبات قلعة التاريخ" (المسدي، 2014، ص2015).

وما زاد الأمر تأزما هو الاعتراف الرسمي باللهجة الأمازيغية في دستور سنة 2016 المعدل كلغة وطنية من قبل السلطة العليا في المادة الرابعة من الفقرة الأولى(تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية) دون عرض هذا الإقرار على الشعب، وهو دليل على وجود إملاءات ضاغطة جعلت السلطة السياسية ترضخ لتمريره ورسميته، وهي ذات السلطة التي كانت ترفض رفضا قاطعا هذا الترسيم في بداية توليها زمام الأمور، وهي جدلية جديدة تتجلى ملامحها بين الرفض والقبول، لتنخر جسد المشهد اللغوي في الجزائر، وهو اعتراف ضمني بسياسة التّعدد اللغوي في الجزائر. وما إقرار اللغة الإنجليزية مؤخرا كلغة مدرسة في التعليم الابتدائي، والتدريس بها في الجامعة الجزائرية ابتداء من السنة الجامعية المقبلة إلا دليل واضح على أن قطار التعريب لن يصل إلى محطته الأخيرة.

6. خاتمة

ونخلص في آخر هذه المداخلة إلى:

- التعريب ظاهرة لغوية معقدة لها أبعادها العلمية والاجتماعية والثقافية، ووثيقة الصلة باللغة العربية جراء الانفصال اللغوي الذي حدث بفعل الاستعمار الطويل للشعوب وبخاصة في الجزائر.

- علاقة التعريب بالسياسة اللغوية لاتزال في مفترق طرق، على الرغم من ترسانة القوانين والإصلاحات الصادرة في شأنه. وهذا يوحي بالاعتراف بسياسة التعدد اللغوي في الجزائر.

- تجربة التعريب في الجزائر تنوعت صياغاتها عبر محطات متنوعة، مع التذبذب في قوة وجرأة التشريعات، وتوقف إجراءاته التنفيذية في كثير من المحطات، لوجود عوائق، عرقلت المسيرة إلى اليوم.

- التعريب في الجزائر شكّل معركة حقيقية تدور رحاها بين المفرنسين الرافضين له، والمعربين الداعين له، ولكل منطق انتصاره.

7. قائمة المراجع

1.7. الكتب

1. *الإبراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري. ج2. ط2. دار الغرب الإسلامي. تونس.*

2. ابن منظور جمال الدين. (د، ت) لسان العرب مج1. (د، ط) دار صادر. بيروت.

3. أحمد عمر مختار. 2008. معجم اللغة العربية المعاصرة. ج1. ط1. عالم الكتب القاهرة.

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

4. تركي رابح.1990. أصول التربية والتعليم. ط2. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

5. تمام حسان. 2000. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب. ط1. عالم الكتب. مصر.

6. جبور عبد النور. 1979. المعجم الأدبي. ط1. دار العلم للملايين. بيروت.

7. ديقول. 1971. مذكرات الأمل. التجديد 1958-1962. ط1. منشورات عويدات. بيروت.

8. دين العربي. 2017. تخطيط السياسة اللغوية في الوطن العربي، كتاب السياسة اللغوية في العالم العربي الرؤى والبدائل، مختبر القيم والمجتمع، مطابع الرباط نت. الرياض.

9. رابح لونيسي. 2009. رؤساء الجزائر في الميزان. ط1. دار المعرفة، الجزائر.

10. سعد بن هاني القحطاني. 2002. التعريب ونظرية التخطيط اللغوي. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

11. السيوطي عبد الرحمن. 1998. الزهر في علوم اللغة وأنواعها. ج1.ط1. دار الكتب العلمية بيروت..

12. شهاب الدين أحمد الخفاجي. 1952. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. ط1. مكتبة الحرم الحسيني. مصر.

13. طاهر بن العلامة صالح الجزائري. (د، ت) التقريب لأصول التعريب .(د، ط) المطبعة السلفية. مصر.

14. عثمان سعدي. 1993. التعريب في الجزائر، كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكوفونية.ط1. شركة دار الأمة. الجزائر.

15. لويس جان كالفي. 2008. حرب اللغات والسياسة اللغوية. ط1، ترجمة. حسن حمزة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

16. لويس معلوف، وآخرون.2008. المنجد في اللغة والأعلام. ط42. دار المشرق. بيروت.

17. محمد حسين عبد العزيز. 1995. القياس في اللغة العربية. ط1. دار الفكر العربي. القاهرة.

18. محمد عمارة.1988. مسلمون ثوار. ط3. دار الشروق. القاهرة.

19. المسدي عبد السلام. 2014. الهوية العربية والأمن اللغوي-دراسة وتوثيق- ط1. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

2.7. المقالات:

20. تركي رابح1983. أضواء على سياسة التعريب والتعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر. مجلة المستقبل العربي. العدد11. مركز دراسة الوحدة العربية. ص277.

21. حفصية جرادي. 2017. رؤية لسياسة التعريب في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد28، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. ص10.

22. خالد اليعبودي. 2010. الاقتراض اللغوي والتعريب في العربية. مجلة جذور. مج12. ج30. ص188.

23. خديجة حالة.2018. تعريب المدرسة في الجزائر بعد الاستقلال (1962-2008) مجلة الحوار الفكري. مج13. العدد16. جامعة أدرار. ص322.

24. عبد الحميد آيت الأعشير.2014. اللغة العربية الفصحى –نظرات في قوانين تطوره وبلى المهجور من ألفاظها- مجلة الوعي الإسلامي، الإصدار 44. ص12.

25. عبد الرحمن الحاج صالح.2010. قضايا التعريب في دول المغرب العربي- الجزائر أنموذجا - مجلة اللسان العربي. العدد66. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الرباط. ص:275.

26. علال الفاسي.1971. وجه الجزائر العربي، مجلة الأصالة، العدد05، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية. ص.44

27. هند بوشلاغم.2021. إشكالية تأسيس المشروع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد05. جامعة الطارف. ص:9.

3.7. الرسائل والأطروحات

28. مسعود خلاف.2011.التعليمية وإشكالية التعريب في الجزائر، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة منتوري، قسنطينة. ص.223

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

29. وليد بلال.2016/2017. التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية(1962-1988) دراسة تحليلية نقدية، (أطروحة دكتوراه مخطوطة) جامعة الجزائر02. ص05.

4.7. النصوص القانونية والمواقع الإلكترونية

30. عثمان سعدي: لوبي فرانكفوني وراء تجميد قانون استعمال العربية في الجزائر، صحيفة اللغة العربية، المجلس الدولي للغة العربية، متوفرة على الموقع: https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=1291 تاريخ الدخول: 2023/08/07

31. المجلس الوطني للثورة الجزائرية: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54(نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس 1962) منشورات ANEP، الجزائر، ص: 80.

32. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية، العدد34، قانون رقم:86-10 مؤخ في 13 ذي الحجة عام 1406 هـ الموافق 19 غشت سنة 1986، يتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية، ص: 1420

33. رئاسة الجمهورية: الجريدة الرسمية،العدد03، قانون رقم:91-05 مؤخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 هـ الموافق 16 يناير سنة 1991، يتضمن تعميم استعمال للغة العربية، ص. ص: 44-45-46-47.

7.References (In Latin letters)

7.1. Books

1. Al-Ibrahimi Ahmed Taleb: Memoirs of an Algerian. Vol. 2. 2nd ed. Dar Al-Gharb Al-Islami. Tunisia. (Written in Arabic)

2. Ibn Manzur Jamal Al-Din. (n.d.) Lisan Al-Arab Vol. 1. (n.d.) Dar Sadir. Beirut. (Written in Arabic)

3. Ahmed Omar Mukhtar. 2008. Dictionary of Contemporary Arabic. Vol. 1. 1st ed. Alam Al-Kutub, Cairo. (Written in Arabic)

4. Turki Rabeh. 1990. Principles of Education and Teaching. 2nd ed. Office of University Publications. Algeria. (Written in Arabic)

5. Tamam Hassan. 2000. Principles: An Epistemological Study of Linguistic Thought among Arabs. 1st ed. Alam Al-Kutub. Egypt. (Written in Arabic)

6. Jabour Abdel Nour. 1979. Literary Dictionary. 1st ed. Dar Al-Ilm Lil-Malayin. Beirut. (Written in Arabic)

7. Deqoul. 1971. Memoirs of Hope. Renewal 1958-1962. 1st ed. Awidat Publications. Beirut. (Written in Arabic)

8. The Religion of the Arab. 2017. Planning language policy in the Arab world, the book Language policy in the Arab world visions and alternatives, Values and society laboratory, Rabat Net printing presses. Riyadh. (Written in Arabic)

9. Rabah Lounici. 2009. Presidents of Algeria in the balance. 1st ed. Dar Al-Ma'rifah, Algeria. (Written in Arabic)

10. Saad bin Hani Al-Qahtani. 2002. Arabization and the theory of language planning. 1st ed. Center for Arab Unity Studies. Beirut. (Written in Arabic)

11. Al-Suyuti Abdul Rahman. 1998. Al-Zahr in the sciences of language and its types. Vol. 1. 1st ed. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut. (Written in Arabic)

12. Shihab Al-Din Ahmed Al-Khafaji. 1952. Healing the thirst for what is foreign in the speech of the Arabs. 1st ed. Library of the Holy Mosque. Egypt. (Written in Arabic)

13. Taher bin Al-Allama Saleh Al-Jazaery. (n.d.) Approximation of the origins of Arabization. (n.d., print) Al-Salafiya Press. Egypt. (Written in Arabic)

14. Othman Saadi. 1993. Arabization in Algeria, a people's struggle against Francophone hegemony. 1st ed. Dar Al-Ummah Company. Algeria. (Written in Arabic)

15. Louis Jean Calvet. 2008. The war of languages and language policy. 1st ed., translated by Hassan Hamza. The Arab Organization for Translation, Beirut. (Written in Arabic)

16. Louis Maalouf, et al. 2008. Al-Munjid in language and notables. 42nd ed. Dar Al-Mashreq. Beirut. (Written in Arabic)

17. Muhammad Hussein Abdul Aziz. 1995. Measurement in the Arabic language. 1st ed. Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo. (Written in Arabic)

18. Muhammad Amara. 1988. Revolutionary Muslims. 3rd ed. Dar Al-Shorouk. Cairo. (Written in Arabic)

19. Al-Masdi Abdul Salam. 2014. Arab identity and linguistic security - study and documentation - 1st ed. Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut. (Written in Arabic)

CC BY NC
E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894

7.2. Articles:

20. Turki Rabeh 1983. Lights on the policy of Arabization, education, administration and the social environment in Algeria. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Issue 11. Center for the Study of Arab Unity. P. 277. (Written in Arabic)

21. Hafsia Jradi. 2017. A vision for the Arabization policy in Algeria. Journal of Humanities and Social Sciences, Issue 28, University of Kasdi Merbah, Ouargla. P. 10. (Written in Arabic)

22. Khaled Al-Yaboudi. 2010. Linguistic borrowing and Arabization in Arabic. Juzur Magazine. Vol. 12. Vol. 30. P. 188. (Written in Arabic)

23. Khadija Halat. 2018. Arabization of schools in Algeria after independence (1962-2008) Al-Hiwar Al-Fikri Magazine. Vol. 13. No. 16. University of Adrar. P. 322. (Written in Arabic)

24. Abdel Hamid Ait Al-Aashir. 2014. The classical Arabic language - views on the laws of its development and the deterioration of its abandoned words - Islamic Awareness Magazine, Issue 44. P. 12. (Written in Arabic)

25. Abdel Rahman Al-Hajj Saleh. 2010. Arabization issues in the countries of the Maghreb - Algeria as a model - Al-Lisan Al-Arabi Magazine. Issue 66. Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization. Rabat. P: 275. (Written in Arabic)

26. Allal Al-Fassi. 1971. The Arab Face of Algeria, Al-Asalah Magazine, Issue 05, Ministry of Original Education and Religious Affairs. P: 44. (Written in Arabic)

27. Hind Bouchlaghem. 2021. The Problem of Establishing the Educational Project and Reforming the Educational System in Algeria, Intellectual Distinction Journal for Social and Human Sciences. Issue 05. University of El Tarf. P: 9. (Written in Arabic)

7.3. Theses

28. Masoud Khilaf. 2011. Education and the Problem of Arabization in Algeria, Manuscript PhD Thesis, University of Mentouri, Constantine. P: 223. (Written in Arabic)

29. Walid Bilal. 2016/2017. Arabization in Algeria through Official Documents (1962-1988) An Analytical Critical Study, (Manuscript PhD Thesis) University of Algiers 02. P: 05. (Written in Arabic)

7.4. Legal texts and websites

30. Othman Saadi: A Francophone lobby behind the freezing of the law on the use of Arabic in Algeria, Arabic Language Newspaper, International Council for the Arabic Language, available at: https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=1291 Date of access: 07/08/2023 .(Written in Arabic)

31. National Council of the Algerian Revolution: Basic texts of the November Revolution 54 (November 1st Appeal, Soummam Conference, Tripoli Conference 1962) ANEP Publications, Algeria, p. 80. (Written in Arabic)

32. Presidency of the Republic: Official Gazette, Issue 34, Law No. 86-10 dated 13 Dhu al-Hijjah 1406 AH corresponding to 19 August 1986, including the establishment of the Algerian Academy of the Arabic Language, p. 1420 .(Written in Arabic)

33. Presidency of the Republic: Official Gazette, Issue 03, Law No. 91-05 dated 30 Jumada al-Thani 1986 1411 AH corresponding to January 16, 1991, includes a generalization of the use of the Arabic language, pp. 44-45-46-47. (Written in Arabic)

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN - 2773-2894